

الانتاج الزراعي الاسرائيلي يسعى لتحويلنا الى عمال

لم يعرف قطاع ارتباطات وصعوبات حادة كما عرف القطاع الزراعي الأردني، بدءاً من تدني الإنتاج وليس انتهاء إلى تصدير البندورة الأردنية إلى «إسرائيل» إذ يشورت القطاع الزراعي الأردني في استحقاقات المرحلة الجديدة، كما بدا في الانتقالات الزراعية الأردنية الإسرائيلية، مما يطرح الأسئلة عن دور نقابة المهنيين الزراعيين كإطار نقابي معني بالعملية الزراعية في مواجهة التخليق وقايعيتها في تبني السياسات الزراعية المحلية.

«الأهالي» التقت نقابة المهنيين الزراعيين المهندس طارق التل في هذا الحوار:

● حوار: محمد فرحان

عربية في الأراضي المحتلة معاهدة وادي عربة، بدأت اللجان الفرعية العمل على دفع آلية تنفيذ بنود هذه المعاهدة ومنها الانتقالات الزراعية التي تم الاتفاق عليها مؤخراً، كيف تنظر النقابة إلى هذه الانتقالات وإثرها على واقع الزراعة في الأردن؟

تأثير هذا على الأقل هو أن هذه الانتقالات لم تكن، وما زال الحديث عن الموضوع في الإطار العام، ويتخذ معه إبداء الرأي المحدد مالم تطلع على نصوص هذا الاتفاق.

ولكن من قراءتنا السابقة لنصوص المعاهدة التي تم التوقيع عليها، نجد أن الكيان الصهيوني نجح نجاحاً كبيراً في تحقيق أهداف المعاهدة المستقبلية في رفع الحصار المفروض عليه عربياً وهذا سيسجل من الأردن جسراً يمر من خلاله إلى الأسواق العربية التي تمثل بالنسبة له مجالاً واسعاً في تصريف منتجاته من السلع الزراعية ومستقرات الانتاج خاصة في مجال البندورة والأسمدة، وهو يحاول ذلك ويتوسع أن يكون الإخفاق الصهيوني كبراً للفلسطين، فإسرائيل تمتلك مقومات أكثر بكثير مما تمتلكه اقتصادها متقوى، إلا ما قرون بالقطاعات الدول الخطة والقاعدة الانتاجية لديه، القوى منها في البلدان العربية، سواء كانت في الزراعة أو الصناعة، واقتصادنا على مستوى الإنتاج هزيل، وسيلجأ الكيان الصهيوني إلى العبور إلى الأسواق العربية، إما بصفته مبادراً أو غير مبادراً بالبرامير، بالمعايير مع شركات مربية تأخذ على عاتقها تلبية الطلب من السلع الزراعية، كالبندورة، بالخاملة تضمن إسماء شركات الشرق الأوسط والشرق

الشرق أوسطية المنتظرة ومن ثم السيطرة على الأقليم وموارده، أقول من خلال هذا الشعور بالخطر قررنا تكفيايات مهنية مقاومة للتطبيق على المستوى المهني والشعبي، فبالنسبة لنا كهندسين زراعيين نحس أولاً أن اليهود حصلوا من هذه المعاهدة على ما لم حلموا به، ومثالاً على ذلك فلم يحصل الأردن من المياه على نصف ما كان يتيج له مشروع روتنبرغ المرفوض في حينه، ولم تعطى حصته من نهر اليرموك الذي تمر مياهه بالدرجة الأولى في سوريا

غير قادرين على تغيير القوانين، وبالإضافة إلى هذا فالتأثير الهيب بالمسؤولين حماية قطاعنا الزراعي مختلف نشاطاته مستقرة يلاحظ هذا بوضوح في التخطيط الذي يصيب المواسم الزراعية وكثيراً من المؤسسات المعنية، كيف تفسرون هذا؟

أما على النطاق المهني والشعبي فنحن نهيئ بزملانا أفراداً وشركات وبالكاتب الاستشارية بعدم التعامل مع العمل الصهيوني وأن لا يتعاطى أحد منهم مع سلع من انتاج إسرائيلي سواء كانت بصورتها

تعاوننا مع اتحاداتنا في البلاد العربية.

● السياسة الزراعية الأردنية كالتقليد متقلبة غير مستقرة يلاحظ هذا بوضوح في التخطيط الذي يصيب المواسم الزراعية وكثيراً من المؤسسات المعنية، كيف تفسرون هذا؟

أما على النطاق المهني والشعبي فنحن نهيئ بزملانا أفراداً وشركات وبالكاتب الاستشارية بعدم التعامل مع العمل الصهيوني وأن لا يتعاطى أحد منهم مع سلع من انتاج إسرائيلي سواء كانت بصورتها



وزراء الزراعة في بلادنا لا يقيدون أنفسهم بسياسات المجلس الزراعي

وتستقل سورية معظم هذه المياه، من خلال إقامة السدود والتوسع في الزراعة، وأعتقد من خبث اليهود أن يتركوا مثل هذه القضايا الخلافية مفتوحة منتجين محل منتجاتنا من السلع الزراعية، ولذلك نحن ندعمهم في هذه السياسات.

— عدم الإشتراك مع العدو الصهيوني في أي مشروع زراعي انتاجي أو تسويقي ومقاطعة كل منتجاته.

— عدم نقل أو تخزين أو حراسة بضائع إسرائيلية.

— عدم التعامل مع شركات العدو ومؤسساته من نقابات مهنية وغيرها بأي صورة من الصور.

ونطلب مواطنينا بالإمتناع من بيع المقاربات وشركاتها بغيره، وينبغي أي سلعة إسرائيلية على أي شكل من أشكالها، ولذا نحن نستطيع أن نحسم أنفسنا، ولذا وقاطعتنا الزراعية من هذا الإخطبوط الفظ الذي يحاول أن يبتلع كل نخل العالم.

بالإضافة إلى النطاق المحلي فنحن في النقابات المهنية مغررين أو مجتمعين تنساقون في نشر التمييز الوطني في مجال مقارنة التطبيق بتعاوننا في الأردن في مختلف المجالات ومن خلال

النهائية أو كانت مستقرات انتاج ونأمل من تجارنا كذلك - العمل على الحيلولة دون أن يقوم الكيان الصهيوني بأحلال منتجاته محل منتجاتنا من السلع الزراعية، ولذلك نحن ندعمهم في هذه السياسات.

— عدم الإشتراك مع العدو الصهيوني في أي مشروع زراعي انتاجي أو تسويقي ومقاطعة كل منتجاته.

— عدم نقل أو تخزين أو حراسة بضائع إسرائيلية.

— عدم التعامل مع شركات العدو ومؤسساته من نقابات مهنية وغيرها بأي صورة من الصور.

ونطلب مواطنينا بالإمتناع من بيع المقاربات وشركاتها بغيره، وينبغي أي سلعة إسرائيلية على أي شكل من أشكالها، ولذا نحن نستطيع أن نحسم أنفسنا، ولذا وقاطعتنا الزراعية من هذا الإخطبوط الفظ الذي يحاول أن يبتلع كل نخل العالم.

بالإضافة إلى النطاق المحلي فنحن في النقابات المهنية مغررين أو مجتمعين تنساقون في نشر التمييز الوطني في مجال مقارنة التطبيق بتعاوننا في الأردن في مختلف المجالات ومن خلال



بالخيار والإحتسان عندنا، وأعتقد أن في تجربة مصر شيئاً من هذا ما لا يدعو إلى الإعتقاد والتفكير بملئها.

لذلك نحن في النقابة نعمل في مقاومة التطبيق على أرض الواقع، ونحن نطالب الهيئة طاماً إلى

مرافعة قانونية

نقابة الصحفيين والصحافة الحزبية..

الجندي: امتناع النقابة قبول عضوية الصحافة الحزبية يخالف القانون

انتساب صحفيي المجلات الحزبية للنقابة يلحق أذى الضرر بالنقابة ذاتها ونشاطاتها العامة.. لكل متقدم، فإن امتناع إدارة النقابة عن قبول صحفيي الأحزاب السياسية التي تصدر مطبوعات صحفية يخالف القانون.

هل يقتنع الذين يدعون إلى تصنيف الصحافيين إلى حزبيين وغير حزبيين، بعضوية الجميع في النقابة..

الحياة العامة والنقابة على وجه الخصوص، مما يؤثر سلباً على تفعيل البناء السياسي للمجتمع الأردني بعد أن أصبحت الأحزاب السياسية مؤسسات قانونية استناد إلى الدستور بالإضافة إلى أن الأحزاب السياسية هي مدارس سياسية تمثل الإرادات الشعبية المتعددة في مجالات الحياة بما في ذلك مجال التعبير عن الرأي والفكر، كما أن محاولة معارضة

ليست انشيدية أو نقابات أو جمعيات... السخ، وإن تطبيق الاستثناء المخصوص عليه في قانون الصحفيين على الأحزاب السياسية يخالف القواعد العامة في التفسير، إذ لا يجوز التوسع في تفسير النصوص الاستثنائية، كما لا يجوز قياس الأحزاب السياسية على المؤسسات السياسية على المؤسسات السياسية، لأن الاستثناء لا يقاس عليه.

١) أن قانون الجمعيات والهيئات الاجتماعية لا علاقة له بالأحزاب السياسية ولم يرد فيه أي أحكام متعلقة... والتدقيق في النص المتعلق بتعريف المؤسسة الصحفية يلاحظ أنه ميز بين المطبوعة الصحفية ومابين الجريدة المحلية والنشرة الرسمية أو المهنية أو الدراسية أو الجامعية التي تصدر عن الانشيد... الخ، مما يفيد صراحة أن المؤسسة «الشخص الطبيعي أو الاعتباري» اكتسبت صفة المؤسسة الصحفية بإصدارها مطبوعة صحفية حسب التعريف القانوني لها، وحيث أن الأحزاب السياسية صدر ترخيص لها بمطبوعة صحفية وفقاً للقانون فإن استبعادها يخالف هذا القانون.

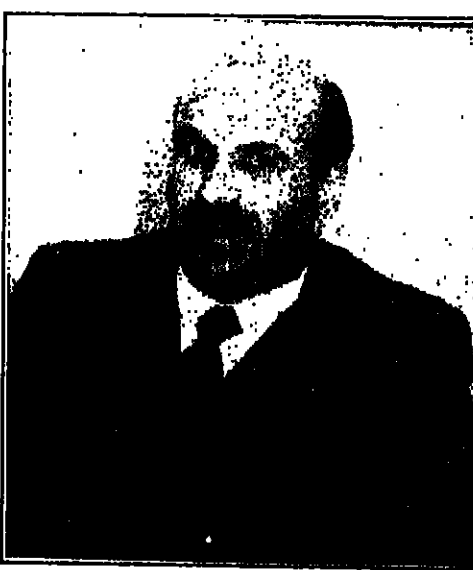
كما ويلاحظ أن الحكمه من التفرقة والمميزين الشخص الطبيعي الذي يصدر مطبوعة صحفية والمؤسسة التي تصدر مجلة أو الاستثناء لا تناول معالجة ما يصدر عن النقابات والمدارس والجامعات، من جرائد ومجلات ولا تندرج تحت معنى المطبوعة الصحفية وفقاً لأحكام قانون المطبوعات وللأحكام الخاصة بالمطبوعات الصحفية التي يتم تنظيمها بشروط خاصة في قانوني المطبوعات والأحزاب السياسية.

وأخيراً، فإن القول بأن الصحفي الذي يعمل في المطبوعة الصحفية التابعة لحزب سياسي يعتبر صحفياً مقبولاً لدى نقابة الصحفيين، إنما ساقط يشار من أن الحزب السياسي هو مؤسسة كالاندية والنقابات والجمعيات والهيئات المحلية والدولية والديبلوماسية، فإن ذلك ليس صحيحاً، وبذلك نقصوص الإنفة الذكر يلاحظ

١) أن المؤسسات المستثناءة نصاً والتي لا تدخل ضمن تعريف المؤسسة الصحفية كما عرفها قانون نقابة الصحفيين سواء خالياً من ذكر الأحزاب السياسية، أن الحزب السياسي

٢) أن الحزب السياسي ليس مؤسسة كالأندية والنقابات والجمعيات والهيئات المحلية والدولية والديبلوماسية، فإن ذلك ليس صحيحاً، وبذلك نقصوص الإنفة الذكر يلاحظ

٣) أن الأحزاب السياسية ليست مؤسسة كالأندية والنقابات والجمعيات والهيئات المحلية والدولية والديبلوماسية، فإن ذلك ليس صحيحاً، وبذلك نقصوص الإنفة الذكر يلاحظ



د. راتب الجندي

يستلزم من النصوص المقدمة الذكر مايلي:

١/ أنه على مايلي: «يقع الحزب تأسيساً بالشخصية الاعتبارية... الخ».

٢/ أنه على مايلي: «الحزب إصدار مطبوعة دورية أو أكثر للتعبير عن مبادئه وأرائه، وذلك وفقاً للشروط المخصوص عليها في قانون المطبوعات والنشر المعمول به».

ومن الرجوع إلى قانون المطبوعات والنشر رقم ١٠ لسنة ١٩٩٣ والى المادة الثانية منه، يلاحظ أن لشرع قد عرف المطبوعة الدورية بأنها المطبوعة والمختصة بكل أنواعها والتي تصدر في فترات منتظمة، وتشمل المطبوعة الصحفية المتخصصة ونشرة

ومن الملاحظ أن المطبوعة الصحفية كما جاء في نص المادة المشار إليها قد حددت أنواع المطبوعة الصحفية على الشكل التالي: المطبوعة اليومية والمطبوعة غير اليومية.

وعرف المطبوعة اليومية بأنها، المطبوعة التي تصدر يومياً بصورة مستمرة باسم معين وأرقام متتالية وتكون معدة للتوزيع على الجمهور، وعرف المطبوعة غير اليومية بأنها، المطبوعة التي تصدر بصورة منتظمة مرة في الأسبوع أو على فترات أطول وتكون معدة للتوزيع على الجمهور.

ومن الرجوع إلى الترخيص

اقتصاد

أخطاء ومخاطر في توجهات السياسة النقدية

تزايدت الخسائر والأخطاء في تعليمات وأقرارات السياسة النقدية والمصرفية التي يصدرها ويتبناها البنك المركزي الأردني من وقت إلى آخر، وفي سائراتها وتعليماتها العملية، أصبحت من السهل لمس مخاطر نتائجها وتداعياتها على كثير من جوانب النشاط الاقتصادي، وأخذت تتصف أكثر وأكثر بكونها ردود فعل متأخرة لوقائع حدثت فعلياً في نشاط وعملات وحدات الجهاز المصرفي.

بدأ البنك المركزي منذ أيلول ١٩٩٢ إصدار شهادات الإيداع بالدينار الأردني، ويبيعها إلى البنوك، ولدة ٣ أشهر و ٦ أشهر، وواصل ويهدف تخفيضها على فترة زمنية قصيرة من حوالي ٢٣ إلى ٢٨.٥٪، ورفع أسعار الفائدة مدفوعة حالياً وساهم ذلك في استنزاف وتآكل جانب كبير من صافي ربحية المحول إلى الخزينة سنة ١٩٩٤ التي تراجعت من ٣٧ مليون دينار مقدرة إلى ١٩ مليون دينار، ونسبة هبوط ٤٨٪، كما وصلت القيمة الإجمالية الحالية لشهادات الإيداع إلى ٢٧٨ مليون دينار وكان لذلك تأثيراته وتبعات السلبية على النشاط الاقتصادي، وإلى الأثر التساؤلات حول كيفية استخدام المركزي لهذه القيمة وهل يحتفظ بها لديه فهي تشكل سيولة بالدينار، أن أنه استخدمها لأغراض أخرى..

خلال سنة ١٩٩٤ تضافت وتعددت القروض الائتمانية المباشرة إلى صرقتها ووحدات الجهاز المصرفي الأردني للعمليات القطاع الخاص استويات مقلقة، وبلغ مجموع الزيادة في هذا العام حوالي ٤٥٠ مليون دينار، وبمضي توسع عالية ١٩٪، (نسبة النمو في الناتج الإجمالي ٥٪)، وإلى حدة ارتفاع نسبة التسهيلات الممنوحة إلى ٩٧٪ من إجمالي وديائع البنوك بالدينار.

الأرقام في منح القروض المصرفية في سنة ١٩٩٣ إلى ما يقارب أو تتجاوز الخط الأحمر لم يقتصر فقط على الكم بل تعداه إلى الكيف، وإلى طبيعة التراكيز والتوزيعات الائتمانية، وخصص في معظمه إلى الفراض خدمية وعقارية وتجارية، وإيضاً ورغم مخاطر ذلك المعروفة، صرحت قروض كبيرة نسبياً لتحويل الاقتساب في أسهم شركات مساهمة عامة جديدة، مالية وسياسية في أغراضها، وبعضها كان البنوك الممولة دون أساس في إنشائها والمساهمة فيها، فيما استمر أيضاً نهج منح التسهيلات في شكل حسابات جارية مديته، والتعاون في تنظيم ومتابعة الأخطاء المصرفية للمعمل الواحد، أو لجموعة العملاء ذوي الصلة، في نفس البنك، وفي مجموعة بنوك.

تباطأ البنك المركزي خلال سنة ١٩٩٤ عن التحرك المطلوب لمواجهة ومعالجة ما سبق، فيما اتسمت تعليماته وأقراراته الوارده في مقرراته المصادرة في سنة ١٩٩٥ حول زيادة رسال البنوك، وتنظيم التسهيلات الائتمانية، الرب إلى أنه لم يفعل متأخر تجاوزات وإخطاء سابقة مراتية، وتضافت تداعيات الأخطاء المصرفية للتسهيلات والأخطاء المصرفية نقلاً عن عرض مع بنوك قانون البنوك، إنكليزي الأمر إلى قرار جمديد العمل بهذه المذكرة، وإلى صدور قرار غريب آخر بالغاء سقف الحد الأعلى للتسهيلات المصرفية المسموح للمبكر بصرفها (٩٠٪ من إجمالي وديائع البنوك).

ولهذا، والأعطيات ذاتية خاصة، بإدارة البنك المركزي، وللمفهوم الخاطيء المعقوس لخصول استقلالية في تقرير سياساته النقدية، والتباعد ما سبق، فإن نقادها أصبحا مع تعليمات السياسة المالية والحاجات المحددة للاقتصاد الكلي، فإن تجاوز ذلك انعكست ولا تزال تداعس على واقع تعمق الخياط في حركة الأسواق التجارية، وفي السوق المالي الائتماني، وفي اختلال التوازن في هيكل وبنية الاقتصاد، وفي التعاون الحاد في درجة نمو نشاطاته المختلفة.

هذا من العمل

هذا من العمل

هذا من العمل

هتلى في نفسي

هناك نحو ٧ ملايين فلسطيني، في الوطن وفي الشتات، يعرفون أن أجهزة الدولة البخرية، تطبق الصمى سياسات العقاب الجماعي ضد الشعب العربي الفلسطيني، وذلك بعدة أصعب تفسيره، وخاصة عند سماع لغة الخارجية المصرية.

عدي صادق / القدس العربي ٢/٢٠

صحة...
الأردنيون من أصل فلسطيني، ونوع إرثنا يخلق منا يقال عن التمييز الحكومي، فإنهم مطالبون بالانخراط في التنمية الاقتصادية، وإما بصفته مبادراً أو غير مبادراً بالبرامير، بالمعايير مع شركات مربية تأخذ على عاتقها تلبية الطلب من السلع الزراعية، كالبندورة، بالخاملة تضمن إسماء شركات الشرق الأوسط والشرق

